



منشور تعليمات

رئيس مصلحة الجمارك
رقم (٣٣) لسنة ٢٠٢٣

يراعى الالتزام بالآتى:-

أولاً: قيام قطاع التكنولوجيا بصفة فورية بعقد مجموعات عمل عاجلة مع الإدارات القانونية على مستوى المناطق الجمركية الثلاث بالإشتراك مع الإدارة المركزية للشئون القانونية والتحقيقات والإدارة العامة للبحوث الفنية بقطاع شئون المصلحة لتحديث تطبيق الشئون القانونية وإستكمال متطلباته الفنية والقانونية ؛ وعلى الأخص إشتمال التطبيق على البيانات القضائية لكافة الدعاوى التى تُدرج على التطبيق فضلاً عن تحديد النيابة العامة والمحكمة المختصة وموقف الأحكام الصادرة من ناحية التنفيذ وإستيداء حقوق الخزانة العامة ، وإمكانية إستخراج التقارير اللازمة لذلك ، وكذا إمكانية دمج تطبيق المتابعة المُعد بمعرفة الإدارة العامة لدعم اتخاذ القرار بقطاع شئون المصلحة مع التطبيق المشار اليه ، على أن يتم الإنتهاء من ذلك خلال موعد أقصاه خمسة عشر يوماً من تاريخ صدور هذا المنشور .

ثانياً: إلتزام الإدارات القانونية على مستوى المصلحة بإدراج كافة بيانات القضايا الجمركية على إختلاف أنواعها (جنائى - مدنى - إدارى... الخ) على التطبيق الخاص بالشئون القانونية مع الإلتزام بمراعاة الدقة فى البيانات المدرجة وتحديثها بصفة مستمرة ، ويكون كل مدير ادارة قانونية مسئولاً عن تدقيق هذه البيانات والتأكد من صحتها دون الإخلال بمسئولية الموظف المختص بمباشرة تلك القضايا - كلٌ فيما يخصه - ، على أن تشمل المرحلة الأولى من الإدراج الفترة من عام ٢٠١٨ وحتى عام ٢٠٢٣ وذلك خلال (٦٠ يوماً) من تاريخ صدور هذا المنشور ، وتشمل المرحلة الثانية إستكمال الإدراج بدءاً من عام ٢٠٢٤ والإدراج للدعاوى المتداولة والدعاوى الصادر بشأنها أحكام واجبة النفاذ عن الفترة من عام ٢٠١٣ حتى عام ٢٠١٧ ، مع مراعاة تحديث البيانات الخاصة بها وذلك خلال (٦٠) يوماً بداية من عام ٢٠٢٤ .

ثالثاً: يُمنح كل من الإدارة المركزية للشئون القانونية والتحقيقات والإدارة العامة للبحوث الفنية بقطاع شئون المصلحة كافة الصلاحيات للتعامل على تطبيق الشئون القانونية وإحالة أى من المختصين عن إدراج البيانات على التطبيق أو الإشراف على ذلك إلى التحقيق بمعرفة الإدارة العامة للتحقيقات بالإدارة المركزية للشئون القانونية والتحقيقات ؛ إذا ما ثبت وجود نقص أو إهمال أو تقاعس فى إدراج البيانات اللازمة على تطبيق الشئون القانونية ، والعرض بمنح حافز فى حالة الانجاز للمهام المطلوبة.

يراعى تنفيذ ما جاء به بكل دقة درءاً للمسئولية .

رئيس مصلحة الجمارك

صدر بتاريخ : ١٤ سبتمبر ٢٠٢٣

(الشحات فتورى)